● أخبار قصيرة

موسكو تحذّر من «ردّ مدمر» في البلطيق

حذّرت موسكو من أن أي عمل عدائي ضدها في منطقة البلطيق سيقابله رد «حاسم ومدمر»، متهمةً حلف شمال الأطلسي «الناتو» بتصعيد أنشطته العسكرية قرب حدودها.
وقالت المتحدثة باسم الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا إن أي تصعيد جديد سيواجه برد قاسٍ، فيما وصف نائب وزير الخارجية ألكسندر غروشكو تدريبات «الناتو» وتحليق طائراته العسكرية في القطب الشمالي بأنها استفزازية.
وأعرب غروشكو عن قلق موسكو من احتمال حصار كالينينغراد، مؤكداً امتلاك روسيا وسائل عسكرية وتقنية لضمان أمنها.
كما رفضت موسكو مقترح هدنة لوقف الهجمات في البحر الأسود، معتبرة أنها لن تعزز فرص التسوية، بينما تعمل تركيا على خطة لضمان أمن حركة الحبوب.
وفي سياقٍ آخر، اعتبرت روسيا نشر صواريخ «تايفون» الأميركية في اليابان تهديداً لأمنها، داعية طوكيو إلى العودة إلى نهجها السلمي والحوار.

تقرير أممي يوثق كلفة الحرب في أفغانستان

كشف تقرير أممي حجم الخسائر البشرية التي تكبّدها الشعب الأفغاني خلال سنوات الحرب، التي تزامنت مع وجود القوات الأميركية وقوات حلف شمال الأطلسي (الناتو)، مؤكدًا أن البلاد دفعت ثمنًا باهظًا لصراع امتد لعقود.
ووفق بيانات الأمم المتحدة، قُتل ٤٠,٦٩٦ مدنيًا أفغانيًا وأصيب ٧٧,٧٤٧ آخرون خلال الفترة التي وثقتها بعثة الأمم المتحدة، من ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٨ وحتى أغسطس/آب ٢٠٢١. وشهدت تلك السنوات تصعيدًا واسعًا في أعمال العنف، بمشاركة أطراف متعددة في النزاع، قبل سقوط الحكومة الأفغانية وعودة طالبان إلى السلطة في أغسطس/آب ٢٠٢١.
وأكدت الأمم المتحدة أن الأرقام لا تشمل كامل سنوات الحرب، إذ بدأ التوثيق المنهجي للضحايا المدنيين في نهاية ٢٠٠٨. كما استمرت الآثار النفسية والجسدية للحرب، ما يبرز الحاجة إلى برامج الدعم وإعادة التأهيل.

الأمم المتحدة تحذّر من سباق تسلح نووي جديد

حذرت الأمم المتحدة من أن استئناف التجارب النووية قد يشعل سباق تسلح جديداً، في ظل تصاعد التوترات الجيوسياسية وتراجع الثقة بين الدول.
وقالت رئيسة مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح إيزومي ناكاميتسو إن التجارب الجديدة ستقوض عقوداً من ضبط النفس، وتعمق انعدام الثقة، وقد تؤدي إلى تجارب متبادلة وتطوير ترسانات نووية جديدة.
بدوره، حذر رئيس منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية روبرت فلويد من أن استئناف الاختبارات قد يؤدي إلى ظهور أسلحة أكثر تطوراً وزيادة مخاطر سوء التقدير النووي.
ويأتي التحذير وسط تهديدات سابقة باستئناف التجارب، بينما لم تصادق تسع دول على المعاهدة حتى الآن.

تصاعد الخلافات داخل إدارة ترامب

إقالات واستقالات تهزّ البنتاغون وتعيد تشكيل القيادة العسكرية الأميركية

الوفاق/ لم تعد استقالة وزير الجيش الأمريكي دان دريسكول مجرد خروج مسؤول من منصبه، ولا يمكن اختزالها في خلاف شخصي مع وزير الدفاع بيت هيغسيث. فقد جاءت الاستقالة في لحظة تشهد فيها المؤسسة العسكرية الأمريكية تغييرات واسعة، شملت إقالات واستقالات وتنحيات طالت قيادات مدنية وعسكرية رفيعة، لتكشف عن صراع يتجاوز الأشخاص إلى مستقبل الجيش والطرف الذي يملك قرار توجيهه. وكان دريسكول قد قدم استقالته إلى دونالد ترامب بعد أشهر من التوتر مع وزير الدفاع هيغسيث، وسط خلافات بشأن اتجاه الجيش وقرارات شملت إبعاد عدد من كبار القادة. وأكد البيت الأبيض الاستقالة، مشيدًا بأداء دريسكول ودوره في تعزيز الجاهزية والقدرة القتالية، إلى جانب مشاركته في جهود أمريكية مرتبطة بالمفاوضات بين روسيا وأوكرانيا.
وتأتي الاستقالة بعد أشهر فقط من نفي دريسكول نيته مغادرة منصبه. وكان قد تولى وزارة الجيش في شباط/فبراير ٢٠٢٥، ودفع باتجاه تحديث القوات البرية وتسريع تبني التقنيات الحديثة، ولا سيما الطائرات المسيّرة والذكاء الاصطناعي، إلى جانب إصلاح آليات شراء الأسلحة. وبينما تحاول إدارة ترامب تقديم هذه التغييرات باعتبارها إعادة بناء للجيش واستعادة للقوة الأمريكية، تبدو الصورة من الداخل أكثر اضطرابًا. فالدولة التي تتحدث عن الاستقرار والردع والهيمنة العسكرية أصبحت منشغلة بإعادة تشكيل قياداتها وإقصاء شخصيات بارزة من مواقعها. وهنا لا يعود السؤال: لماذا استقال دريسكول؟ بل: إلى أين تقود هذه الموجة المتسارعة من التغييرات؟

سلسلة إقالات واستقالات.. البنتاغون يهتز من القمة

جاءت استقالة دريسكول بعد سلسلة من التغييرات التي ضربت قمة المؤسسة العسكرية. فقد أقال هيغسيث رئيس أركان الجيش الجنرال راندي جورج، كما غادر الجنرال كريستوفر دوناهو قيادة الجيش الأمريكي في أوروبا وأفريقيا مبكراً، في خطوة أثارت تقارير عن خلافات مع هيغسيث. وطالت التغييرات قيادات عسكرية أخرى، بينها رئيسة العمليات البحرية السابق الأدميرال ليزا فرانشيتي، والرئيس السابق لهيئة الأركان المشتركة الجنرال تشارلز براون. كما شهدت وزارة الدفاع رحيل وزير البحرية جون فيلان، في وقت غادرت فيه شخصيات عسكرية أخرى مواقعها بالتقاعد أو الإبعاد. وقد تبدو كل حالة منفردة قابلة للتفسير، لكن تراكمها خلال فترة قصيرة يجعل من الصعب التعامل معها باعتبارها مجرد تغييرات إدارية عادية.

دريسكول.. الحلقة الأحدث في الصدام

لم يغادر دريسكول في فراغ. فقد كان يدفع باتجاه تحديث الجيش وتسريع الابتكار العسكري، وتوسيع استخدام الطائرات المسيّرة والذكاء الاصطناعي، وتطوير آليات شراء الأسلحة بما يتناسب مع طبيعة الحروب الحديثة. وكانت هذه الملفات في صلب مشروع أوسع لتحويل القوات البرية إلى قوة أكثر مرونة وقدرة على التعامل مع أسلحة وتقنيات منخفضة الكلفة وسريعة التطور.
لكن هذه الرؤية اصطدمت بإعادة تشكيل القيادة التي قادها هيغسيث، وسط خلافات حول مستقبل الجيش وإبعاد عدد من كبار الضباط. وتقول تقارير إن هذه الخلافات كانت من العوامل التي عمقت التوتر بين الرجلين.
وبينما تتحدث واشنطن عن تعزيز جاهزية الجيش، ينشغل البنتاغون بصراع نفوذ حول من يملك توجيه المؤسسة ومن يحدد مسارها.

تتكشف داخل واشنطن أزمة ثقة متصاعدة، حيث تهز صراعات النفوذ استقرار المؤسسة العسكرية وتختبر قدرة ترامب على إدارة القوة الأمريكية

الإقالات لا تغيّر الأسماء فقط.. بل تضرب ذاكرة المؤسسة

المشكلة الأخطر في موجة الإقالات ليست رحيل شخصيات بعينها، بل احتمال فقدان الخبرة المتراكمة. فالمؤسسات العسكرية الكبرى تعتمد على سنوات من التخطيط والتجربة، ولا تستطيع تعويض هذه المعرفة بمجرد تعيين بدلاء جدد.
وعندما يغادر عدد من كبار الضباط خلال فترة قصيرة، قد تصل رسالة مقلقة إلى بقية المؤسسة: الانسجام مع الاتجاه السياسي الجديد قد يصبح شرطًا غير معلن للاستمرار. وإذا ترسخت هذه القناعة، فقد يتراجع هامش الاختلاف المهني، ويصبح بعض القادة أكثر حذرًا في تقديم تقييمات لا تتوافق مع رغبة القيادة السياسية. وهنا يتحول الأمر من صراع على المناصب إلى مشكلة في آلية صنع القرار. فالقيادة العسكرية تحتاج إلى أصوات تحذر من الأخطاء، وتكشف نقاط الضعف، وتعترض عندما تكون الخطط غير واقعية. وإذا اختفى هذا الصوت تحت ضغط الخوف من الإبعاد، فقد يصبح القرار أسرع، لكنه أكثر عرضة للخطأ.

ترامب وهيغسيث.. إعادة بناء الجيش أم إحكام السيطرة؟

تقدم إدارة ترامب عملية إعادة الهيكلة باعتبارها مواجهة مع البيروقراطية وإعادة الجيش إلى أولويات الجاهزية والقتال. لكن منتقديها يرون أن سرعة التغييرات واتساعها يثيران مخاوف من تسييس المؤسسة العسكرية وتغليب الولاء السياسي على الاستمرارية المهنية. ما يحدث في البنتاغون يتجاوز أسماء المستقيلين والمقالين، ليكشف اختبارًا حساسًا للعلاقة بين القرار السياسي والمؤسسة العسكرية. فإعادة الهيكلة قد تمنح الإدارة سيطرة أكبر على القيادة، لكنها تصبح خطرة إذا تحولت إلى أداة لإقصاء الأصوات المخالفة.
وقد تنجح الإدارة في فرض سيطرة أكبر على المناصب، لكنها قد تدفع في المقابل إلى إضعاف الثقة داخل المؤسسة.
والأخطر أن استمرار الاضطراب في قمة المؤسسة قد يربك التخطيط بعيد المدى؛ فالجيش لا يبني قدراته خلال أسابيع، وإنما عبر برامج تسليح وتدريب وتطوير تمتد لسنوات. وكلما تغيرت الأولويات والقيادات بصورة متسارعة، أصبح الحفاظ على خط استراتيجي ثابت أكثر صعوبة.

عندما تصبح السيطرة على الجيش ثمنًا لاستقرار السلطة

ختاماً، لا تكشف استقالة دان دريسكول مجرد خلاف داخل البنتاغون، بل تضع إدارة ترامب أمام اختبار أصعب: هل تستطيع إعادة تشكيل المؤسسة العسكرية من دون أن تدفع ثمنًا من تماسكها وثقتها الداخلية؟ فمع كل إقالة واستقالة، لا يتغير الأشخاص فقط، بل تتراجع مساحة الاستمرارية وتتعمق الأسئلة حول حدود التدخل السياسي في القرار العسكري. وقد تبدو واشنطن أكثر إحكامًا لقبضتها على البنتاغون، لكنها في المقابل تخاطر بتحويل القوة العسكرية من مؤسسة تقوم على الخبرة وتعدد الرأي إلى مؤسسة أكثر ارتباطًا بإرادة القيادة السياسية.
والنتيجة الأخطر أن إدارة ترامب قد تنجح في فرض الانضباط السياسي الذي تريده، لكنها قد تكتشف أن السيطرة على المناصب أسهل بكثير من إدارة قوة عسكرية ضخمة وسط أزمات متزامنة. فإذا أصبحت الإقالات وسيلة لحسم الخلافات، فإن واشنطن لا تعيد بناء قوتها بقدر ما تعيد تعريفها: قوة أكثر خضوعًا للقرار السياسي، وأقل قدرة على تحمّل الاختلاف. وهنا تكمن المفارقة التي قد تلاحق إدارة ترامب: أمريكا لا تواجه أزمة في حجم ترسانتها، بل في كيفية إدارة القوة التي تملكها.

ألمانيا تختبر صاروخ «لورا» الصهيوني سرًا تمهيدًا لاقتناء المنظومة

تكشف عملية اختبار سرية لصاروخ «لورا» الصهيوني في شمال المحيط الأطلسي عن توجه ألماني متسارع لتعزيز ترسانته العسكرية، في خطوة قد تفتح الباب أمام تعاون تسليحي جديد مع كيان الاحتلال، رغم الجدل السياسي والأخلاقي المتزايد حول صفقات السلاح الصهيونية.
وأعلنت البحرية الألمانية نجاح اختبار المنظومة بعد انتشار فرقاطتين ألمانيتين في المياه بين أيرلندا وأيسلندا. وقال المفتش العام للبحرية الألمانية كريستيان كاك إن الاختبار أثبت إمكانية إطلاق الصاروخ من السفن الألمانية، معتبراً ذلك خطوة جديدة في تعزيز الردع والاستعداد للدفاع البحري. وصاروخ «لورا» منظومة باليستية طورتها وصنعتها شركة الصناعات الجوية الصهيونية «IAI»، ويُثبت داخل حاوية إطلاق تتيح نشره من السفن. وقد استخدمه كيان الاحتلال في عمليات عسكرية، ما يمنح الصفقة المحتملة بعداً يتجاوز شراء سلاح جديد إلى توسيع حضور الصناعات العسكرية الصهيونية داخل المنظومة الدفاعية الألمانية.
وتأتي الخطوة في إطار إعادة تسليح واسعة تنتهجها ألمانيا منذ اندلاع الحرب الروسية على أوكرانيا، وسط مخاوف أوروبية من مواجهة محتملة مع روسيا. غير أن التوجه نحو منظومة صهيونية يثير تساؤلات سياسية وأخلاقية بشأن طبيعة التعاون العسكري بين برلين وتل أبيب، خصوصاً في ظل الانتقادات الدولية المتزايدة للسياسات العسكرية الصهيونية.

نفط فنزويلا يدخل قلب الصراع الأميركي- الصيني

تضع صفقة النفط الجديدة بين فنزويلا والولايات المتحدة قطاع الطاقة الفنزويلي في قلب التنافس الجيوسياسي بين واشنطن وبكين، وسط مساعٍ أميركية لتعزيز النفوذ في أحد أكبر مصادر النفط عالمياً وتقليص هامش الصين في الوصول إلى الخام الفنزويلي منخفض الكلفة.
ووفق تقارير صينية، تنص الخطة المعلنة على تطوير ١٧ حقلًا نفطيًا، باستثمارات قد تصل إلى ١٠٠ مليار دولار، وقالت إدارة ترامب إن الاتفاق يمنح الولايات المتحدة سيطرة أغلبية على احتياطيات مؤكدة تتجاوز ٦٥ مليار برميل، ضمن ترتيبات مع شركة خاصة وامتيازات تمتد ١٠٠ عام. ولا يُتوقع أن ترفع الصفقة الإنتاج سريعاً، بسبب تراجع القطاع النفطي الفنزويلي ونقص التمويل والبنية التحتية. وبلغ الإنتاج نحو ١,١٦ مليون برميل يومياً في يوليو/تموز.
وأثارت الصفقة قلقًا في بكين، التي طالبت بضمان حقوقها ومصالحها في فنزويلا، في ظل ارتباط شركات صينية وروسية بعدد من الحقول المشمولة بالترتيبات الجديدة. وترى قراءات صينية أن الاتفاق قد يضيّق وصول مصافيها إلى النفط الفنزويلي الثقيل منخفض السعر، ورغم أن النفط الفنزويلي يمثل أقل من ٣٪ من واردات الصين، فإن بكين تخشى تحوّل الصفقة إلى أداة تمنح واشنطن نفوذاً أوسع على الإنتاج والأسعار والشحن.

من إغلاق المدارس إلى مركز قلنديا.. كيف تقلّص وجود الأونروا في القدس؟

تقلّص وجود وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا» في القدس المحتلة تدريجيًا، عبر سلسلة إجراءات صهيونية شملت إغلاق مدارس ومرافق صحية وهدم مقرها الرئيسي، وصولًا إلى إخلاء مركز قلنديا للتدريب المهني والاستيلاء على مقره في ٢٥ أغسطس/آب ٢٠٢٦. وبدأت الإجراءات بتشريعات تحظر عمل الأونروا، قبل أن تنتقل إلى الميدان بإغلاق ست مدارس عام ٢٠٢٥، وتحويل إحداها لاحقًا إلى مدرسة تابعة لوزارة التعليم الصهيونية وبلدية القدس.
وفي يناير/كانون الثاني ٢٠٢٦، هدمت السلطات الصهيونية مقر الأونروا في القدس، إلى جانب منشآت تابعة له، كما أغلقت عيادات صحية تابعة للوكالة.
ويُعد مركز قلنديا من أبرز منشآت الأونروا المتبقية في القدس الشرقية. وتؤكد الأمم المتحدة أن القدس الشرقية أرض محتلة، وأن منشآت الوكالة تتمتع بالحماية والحصانة بموجب القانون الدولي، بينما يواصل كيان الاحتلال إجراءات استنادًا إلى قوانينه الداخلية.